



ر/ش

اصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 2023/05/23 ميلادية.

أصدرت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بمراكش خلال
جلستها العلنية العلنية للبت في القضايا الجنائية وهي متركبة من السادة

السيد : منصوري المصطفى رئيسا .

السيد : رشيد شورة مستشارا مكلفا .

السيد : عبد الرحيم كياس مستشارا .

وبحضور السيد : يوسف بن الزاوية نائب الوكيل العام للملك الذي كان
يشغل منصب النيابة العامة .

وبمساعدة السيد : فؤاد مدود كاتب الضبط .

القرار الآتي نصه : بين السيد : الوكيل العام للملك لدى هذه المحكمة .

و المطالبين بالحق المدني : - السيدة ~~التي~~ اصالة عن نفسها و

نيابة عن ابنائها القاصرين و هم ~~فان~~

~~مكتبة~~

تنوب عنهم ذة السعدية بلحيط محامية بهيئة مراكش . من جهة

و بين المسمى : هشام بن ايزة بن احمد بن محمد مغربي مزداد

بتاريخ 16/1/1982 بالسعادة والدته ابروك بنت عبد الهادي

متزوج عامل الساكن بدوار الشكيرين لمزوضية شيشاوة .

المتهم بارتكابه داخل دائرة نفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم

يمض عليه امد التقادم الجنائي من اجل هتك عرض شخص من

جنس انثى دون 18 سنة من طرف احد اصولها وهتك عرض

انثى باستعمال العنف والعنف في حق الزوجة والتهديد

والعنف في حق قاصرين دون 15 سنة طبقا للفصول 485-

400-404-429-408- من القانون الجنائي .

والموجود في حال اعتقال بالسجن المحلي بالاودية بمراكش .

ويؤازره الأستاذ لحسن لكويطي المحامي بهيئة مراكش . من

مملكة المغربية
سلطة القضائية
محكمة الاستئناف

بمراكش

غرفة الجنايات

الابتدائية

قرار رقم : 819

صدر بتاريخ :

2023/05/23

ف جنائي رقم :

20-2640-54

ملف جنائي رقم :

2023-2640-54

الوقائع

في مرحلة البحث التمهيدي:

حيث يستفاد من محضر درك شيشاوة عدد 2978 بتاريخ 10/9/2022 انه بتاريخ المحضر تلقى مركز الدرك المذكورة مكالمة هاتفية من عون السلطة مفادها ان المسماة ~~التي~~ تطلب النجدة من داخل منزلها اثر شجار مع زوجها المتهم اعلاه، و عند انتقال عناصر الدرك للمنزل وجدوا سيدة رفقة اطفالها تطلب النجدة وفي حالة من الخوف والهلع وان زوجها المتهم هددتها بالقتل وتم ايقافه.

عند الاستماع للمشتكية في محضر قانوني صرحت ان المتهم زوجها له منه خمسة ابناء ويعرضها باستمرار للضرب والعنف وقد هددنا بالذبح كونه مدمن على المخدرات وخرجت تطلب النجدة حتى حضر شيخ القبيلة الذي ابلغ الدرك وان زوجها يعرضها لممارسات شاذة من الدبر بطريقة وحشية كما يمارس الجنس على ابنتها من الدبر.

عند الاستماع للقاصرة ~~فان~~ بحضور والدتها اكدت انها تعرضت لهتك عرضها من طرف والدها لعدة مرات عند الاستماع لباقي ابناء المتهم القاصرين اكدوا ان والدهم يعرض والدتهم للعنف باستمرار كما يعرضهم للعنف لأتفه الاسباب.

عند الاستماع للمتهم تمهيدا اعترف بممارسة الجنس مع زوجته المشتكية من الدبر ثلاث مرات برضاها وبدون عنف ونفى هتك عرض ابنته القاصر وان ما جاء في شكاية المشتكية بخصوص ذلك لا اساس له من الصحة.

مرحلة التحقيق الاعدادي:

حيث استنطق المتهم ابتدائيا وتفصيليا انكر المنسوب اليه. عند الاستماع للمصريحين اكدت المشتكية ~~ما~~ ما جاء في شكايتها، و اكدت ~~ت~~ بحضور والدتها تصريحا التمهيديا، و اكد ادم بحضور والدته ان المتهم والده يعتدي على والدته باستمرار وان اخته قاطمة الزهر سبق ان اخبرته ان والدها مارس عليها الجنس من الدبر

الضابطة القضائية في مجال الجنائيات هو مجرد معلومات و التماس
الاقتصار على ما راج امام المحكمة و بالتالي الحكم ببراءة المتهم و
احتياطيا لتعميمه بظروف التعريف
واعلم الرئيس من اخطام المناقشات بعد ان كان المتهم اخر من نكلم
وانصحت الهيئة بكامل اعضائها الى قاعة المداولة بعد ان انسحب عنها
كل من ممثل النيابة العامة و كاتب الضبط
وبعد المداولة طبقا للقانون اصدرت غرفة الجنائيات وهي مركبة من
نفس الهيئة التي ناقشت القضية القرار الاتي نصه.

الغرفة

في الدعوى العمومية:

بناء على قرار الاحالة الصادر عن السيد قاضي التحقيق لدى
هذه المحكمة والقاضي بمنعمة المتهم من اجل جنائيات هناك
عرض شخص من جنس انثى دون 18 سنة من طرف احد
اصولها وهناك عرض انثى باستعمال العنف والعتف في حق
الزوجة والتهديد والعنف في حق قاصرين دون 15 سنة طبقا
للفصول 485/2-485-400-404-429-408 من القانون
الجنائي.

و حيث اعترف المتهم تمهيدا بممارسة الجنس مع زوجته
المشتكية من الدبر ثلاث مرات برضاها وبدون عنف ونفى هناك
عرض ابنته القاصر وان ما جاء في شكاية المشتكية بخصوص
ذلك لا اساس له من الصحة.

و حيث ان تلك التصريحات جاءت معززة بتصريحات الضحية
~~التي~~ المستمع اليها كشاهدة خلال مرحلة التحقيق و
امام المحكمة والتي اكدت من خلالها ان المتهم زوجها له منه
خمسة ابناء ويعرضها باستمرار للضرب والعنف وقد هددتها
بالذبح كونه مدمن على المخدرات وخرجت تطلب النجدة حتى
حضر شيخ القبيلة الذي ابلغ الدرك وان زوجها يعرضها
لممارسات شاذة من الدبر بطريقة وحشية، كما يمارس الجنس
على ابنتها من الدبر.

و حيث ان تلك التصريحات جاءت منسجمة ومتطابقة مع وقائع
وملابسات القضية وخاصة تصريحات ابناء المتهم المستمع
اليهم كشهود كذلك الذين اكدوا ان والدهم يعتدي على والدتهم

4

ملف جنائي رقم :
2023-264054
بتاريخ 23 ماي 2023

باستمرار كما سبق ان مارس على الضحية ~~بعض~~ الجنس من الذبر.
و حيث ان الدعوى العمومية يمكن اثباتها بجميع وسائل الاتبات
المعتبرة قانونا بما فيها القران المعززة بوسائل اثبات
قانونية.

و حيث ان المتهم يكون قد قام بهتك عرض ابنته القاصر
بالعنف، كما قام بهتك عرض زوجته بالعنف كذلك بممارسة
الجنس عليها من الذبر، كما يقوم بتهديد و بتعنيف ابنته
القاصرين .

و حيث انه نتيجة لذلك تكون المحكمة قد اقتنعت قناعة يقينية
اساسها الأدلة اعلاه بان ما نسب للمتهم وفقا لما هو مفصل
اعلاه ثابت في حقه مما اقتنعت المحكمة بإدائته من اجل ذلك.
في ظروف التخفيف.

و حيث ان الظروف الفردية والاجتماعية للمتهم المستمدة اساسا
من تحملاته العائلية، تدعو إلى اخذ هذه المعطيات بعين
الاعتبار وتمتيعه بظروف التخفيف بعد المداولة بشأنها.
في الدعوى المدنية التابعة :

في الشكل : حيث تدخل المطالبون بالحق المدني في الدعوى
ملتزمين الحكم لفانديتهم بتعويض اجمالي قدره مائة ألف درهما
100.000.00 درهما مع الصائر و الاكراه في الاقصى و
النفاد المعجل .

و حيث انه تدخلهم المذكور استوفى كل الشروط الشكلية اللازمة
وقدم من ذي صفة وأهلية ومصالحة بعدما ألفي بالملف وصل
القسط الجزافي مما يتعين معه التصريح بقبول الدعوى المدنية
التابعة شكلا.

في الموضوع :

حيث انه بناء على حيثيات الدعوى العمومية اعلاه يتضح ان
المتهم أقدم على ارتكاب الأفعال الجرمية المذكورة اعلاه وأدين
من اجل فعله الجرمي المذكور.

وحيث إن إدانته تستوجب مساءلته مدنيا عن الأضرار اللاحقة
بالطرف المشتكي عملا بقاعدة أن من الحق ضررا بغيره التزم
بتعويضه طبقا للفصل 77 وما يليه من قانون العقود
والالتزامات.

وحيث إن إقدام المتهم على الأفعال الجرمية المذكورة يشكل
خطأ من جانبه ألحق ضررا بمصالح الطرف المشتكي يتمثل في
هتك عرض ابنته القاصر بالعنف، و بهتك عرض زوجته
بالعنف كذلك بممارسة الجنس عليها من الذبح، و بتهديد و
بتعنيف أبنائه القاصرين، على النحو المذكور أعلاه، وبذلك
تكون كل العناصر الموجبة للتعويض من خطأ وضرر وعلاقة
سببية قائمة في النازلة.

وحيث إن المبلغ المطلوب من طرف المطالبين بالحق المدني
مبالغ فيه وارتأت المحكمة تعديله وإرجاعه إلى الحد المعقول
انسجاما مع قواعد المسؤولية التقصيرية وطبيعة الضرر ومبدأ
إصلاحه وكذا ضرورة تكافؤ التعويض مع مدى الضرر وما
تملكه المحكمة من سلطة تقديرية في هذا الباب وتحدهه في
المبلغ المسطر بمنطوق هذا القرار.

وحيث إن خاسر الدعوى يتحمل الصائر.

وحيث يتعين تحديد مدة الإجمار في الأدنى باعتباره وسيلة
لإجمار المحكوم عليهم على التنفيذ .

وبناء على الظهير الشريف المؤرخ في 11 / 7 / 1974 المتعلق
بالتنظيم القضائي للمملكة.

وبناء على القانون رقم 01-22 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.59.413 المتعلق بالمصادقة
على القانون الجنائي .

وتطبيقا للفصل 77 وما يليه من قانون العقود والالتزامات.

لهذه الأسباب

فان غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بمراكش وهي تقضي علينا ابتدائيا وحضوريا:

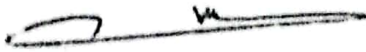
أولا : في الدعوى العمومية: بمواخظة المتهم من أجل المسلوب اليه، و معاقبته بخمس (05) سنوات سجنا نافذا مع تحميله الصائر مجبرا في الأدنى.

ثانيا: في الدعوى المدنية التابعة: بقبولها شكلا و موضوعا الحكم على المتهم بأدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني اصالة عن نفسها و نيابة عن ابنائها القاصرين تعويضا اجماليا قدره 20.000.00 درهما عشرون ألف درهم، مع الصائر دون إجبار .

و اشعر الرئيس المتهم بأن له أجل 10 أيام قصد الطعن في هذا القرار بالاستئناف ابتداء من تاريخ النطق به.

بهذا صدر القرار وتلي بقاعة الجلسات الاعتيادية العامة بمقر محكمة الاستئناف بمراكش في اليوم والشهر والسنة اعلاه دون أن تتغير هيئة الحكم التي ناقشت القضية.

كاتب الضبط



الرئيس



مستند رقم 10/2022

